

Distr.: General
3 August 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 105 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

تقرير الأمين العام

موجز

في الدورة الثالثة والسبعين، المعقودة في الفترة الواقعة بين 29 و 31 كانون الثاني/يناير 2020 في جنيف، بدأ المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في تنفيذ برنامج عمل لمدة سنتين بإجراء مباحثات متعمقة بشأن التغيرات الجارية في البيئة الأمنية الدولية وأثرها على النهج الحالية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ومع الأخذ في الاعتبار الطابع المتزايد التعقيد والمتعدد الأقطاب للبيئة الأمنية الدولية، شارك المجلس في تفكير خلاق واستشراقي بشأن سبل تنشيط وتحديث هيكل وآلية نزع السلاح. وفي إطار النتائج، قام المجلس بتعيين التحديات التي ينبغي لهذا النهج الجديد أن يتصدى لها، وباستكشاف سبل عملية للمضي قدماً، ومناقشة مبادئ يسترشد بها في عملية التفكير التي يقوم بها.

وارتأى المجلس ضرورة توفر عدة عمل دبلوماسية وتعاونية متنوعة وحديثة لتخفيف التوترات بين الدول، وزيادة الحوار الفعال على المستوى الثنائي والمستويين المحدود الأطراف والمتعدد الأطراف، وتعزيز الشفافية، والحد من التنافس الاستراتيجي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، أكد المجلس أن أي نهج جديد لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة ينبغي أن يكون متجذراً في رؤية مشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية قوامها قابلية التحقق والارجعة والشفافية، وهدفها رأب ثغرات بعينها ضمن تدابير تحديد الأسلحة وتعزيز أمن البشرية. واستكشف المجلس عدة سبل عملية للمضي قدماً، بما في ذلك النهج المعيارية الملزمة قانوناً، والسياسية، وغيرها من أنواع النهج المعيارية الرامية إلى النهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، فضلاً عن بذل جهود عملية صغيرة النطاق، وتعبئة القيادة السياسية وإشراك المجتمع المدني.

* A/75/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

250920 210920 20-10381 (A)



وأكد أعضاء المجلس أهمية المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وأعربوا عن اعتقادهم بأن التوصل إلى نتيجة إيجابية يصب في مصلحة الدول الأطراف كافة. وبعثوا برسالة إلى الأمين العام بهذا الخصوص يقترحون فيها عليه اتخاذ إجراءات محددة.

وواصل المجلس، في دورته الرابعة والسبعين، المعقودة في 15 و 19 و 24 و 25 حزيران/يونيه 2020، مداولاته بواسطة الاتصال الإلكتروني وذلك بسبب القيود المفروضة على الاجتماعات بالحضور الشخصي جراء جائحة مرض فيروس كورونا العالمية ("كوفيد-19"). وبحث المجلس في الموضوعين الفرعيين، وهما التكنولوجيات والتحديات الناشئة، والنهوض بنزع السلاح وتحديد الأسلحة في بيئة دولية متغيرة.

وبخصوص الموضوع الفرعي المتعلق بالتكنولوجيات والتحديات الناشئة، أشار المجلس إلى الأثر الذي تخلفه تكنولوجيات الأسلحة الحديثة والناشئة على عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وكذلك إلى ضرورة بذل جهود جديدة لتيسير إجراء مناقشات نقدية فيما بين الدول الأعضاء، من خلال جملة أمور منها الحوار الاستراتيجي، وإعادة تنشيط عمليات تحديد الأسلحة، واحتمال إنشاء منابر غير رسمية جديدة من أجل لعمل مع الخبراء والجهات الفاعلة من القطاع الخاص، وتعزيز قدرة المنتديات القائمة على توليد أفكار جديدة. وفي إطار الموضوع الفرعي الثاني، وهو النهوض بنزع السلاح وتحديد الأسلحة في بيئة دولية متغيرة، ناقش المجلس النهج الممكنة الرامية إلى الحفاظ على الإجراءات التعاونية لتحديد الأسلحة ثم توسيع نطاقها لاحقاً. ونظر، كذلك، في إيجاد سبل لإشراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة لها في البيئة الأمنية الحالية المتعددة الأقطاب.

وأيد المجلس بقوة الإجراءات التي يتخذها الأمين العام لمواصلة تعزيز الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والدفاع عن ذلك الهدف بقوة.

ولاحظ المجلس أن عام 2020 يصادف ذكرى مرور 75 عاماً على إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، فشدد على وجود حاجة ملحة لإذكاء الوعي العام باستمرار المخاطر التي تطرحها أسلحة الدمار الشامل، ولحشد التأييد الجماهيري لاتخاذ إجراءات حاسمة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي ذلك السياق، ناقش المجلس كيف أن مسائل بارزة أخرى ذات اهتمام عالمي، منها بالأخص أزمة المناخ والجائحة، تتيح دروساً بشأن المشاركة العامة في مسائل متصلة بنزع السلاح.

وأجرى المجلس، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، مناقشات موضوعية بشأن اثنين من مسارات عمل المعهد، هما: إدارة الأسلحة والذخائر، والأسلحة الذاتية التشغيل والتحكم البشري. واستعرض المجلس أيضاً البرامج والأنشطة والشؤون المالية الحالية للمعهد، بما في ذلك الجهود الجارية لتعزيز تأثيره على السياسات وتحقيق الاستدامة المالية وزيادة توسيع نطاق مشاركته على الصعيد العالمي. وصادق المجلس على تقرير مديرة المعهد عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2019 وعلى برنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي 2020 و 2021. وأخيراً، أيد المجلس اقتراحاً قدمه المعهد لإحياء الذكرى السنوية الأربعين لإنشائه، في عام 2020، وذلك ضمن سياق الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ومع التركيز على إشراك النساء والشباب في مسائل نزع السلاح.

أولا - مقدمة

1 - عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح دورته الثالثة والسبعين في جنيف في الفترة الواقعة بين 29 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الثاني/يناير 2020، ودورته الرابعة والسبعين في 15 و 19 و 24 و 25 حزيران/يونيه 2020 بواسطة الاتصال الإلكتروني. فقد حالت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية دون التمام المجلس بالحضور الشخصي في نيويورك في حزيران/يونيه على نحو ما كان مقررا في الأصل، مما دفع المجلس إلى الاجتماع بواسطة الاتصال الإلكتروني ويجدول زمني مضغوط. ويُقدّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 183/38 (سين). وبما أن هذا التقرير لم يتجاوز منتصف فترة تنفيذ برنامج عمل مدته سنتان، فإنه يعكس الاعتبارات الرئيسية حتى تاريخه. وستقدّم توصيات ذات طابع رسمي أكثر إلى الأمين العام عقب دورة المجلس السادسة والسبعين. وقُدّم تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي وافق عليه المجلس الاستشاري بصفته مجلس أمناء المعهد (انظر A/75/134).

2 - وترأسّت سلمى أشيالا - موسافي (ناميبيا) المجلس الاستشاري في كلتا الدورتين المعقودتين في عام 2020.

ثانيا - المناقشات الموضوعية

3 - بدأ المجلس الاستشاري، على مدار دورتيه الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين، برنامج عمل مدته سنتان. وطلب الأمين العام إلى المجلس الاستشاري التفكير في نهج بديلة وفي احتمال وضع رؤية جديدة لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، بما في ذلك مبادئ وعناصر ممكنة.

4 - واستمع المجلس، في كلتا الدورتين، إلى إحاطة قدّمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. وعرضت الممثلة السامية، في ملاحظاتها، لمحة عامة عن التحديات المتعددة والمتربطة الماثلة أمام المجتمع الدولي، والتي تؤثر على الجهود العالمية المبذولة في سبيل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وتلك التحديات تشمل بيئة أمنية دولية تتسم بانعدام الثقة والحوار، وعسكرة الشؤون الدولية، واشتداد التوترات الإقليمية، وتآكل الاتفاقات الثنائية لتحديد الأسلحة، وتكديس أسلحة جديدة، وتنامي حجم الترسانات الاستراتيجية العالمية وتعقدها، والإنفاق العسكري الذي يبدو أنه غير مقيّد.

5 - وأشارت الممثلة السامية إلى التحديات المحتملة التي يمكن أن تطرحها التكنولوجيات الناشئة أمام القواعد القانونية والإنسانية والأخلاقية القائمة، والمبادئ المتعلقة بعدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين، ما لم تُؤلّ هذه التكنولوجيات الاهتمام الواجب. فالتطورات العلمية والتكنولوجية، مع أنها تحقق فوائد للملايين، تحمل أيضا في طياتها مخاطر جديدة، منها مخاطر على التكنولوجيات القديمة المتصلة بالأسلحة، مما يقلل من الحواجز التي تحول دون الوصول، وربما يفتح مجالات جديدة للنزاع. وكذلك، لا بد من إلقاء نظرة فاحصة على الخيارات المتاحة لسد الفجوة الحالية في المناقشات الدولية حول الصواريخ والدفاع الصاروخي. وفي الوقت نفسه، زادت أزمة كوفيد-19 من حدّة التوترات المتزايدة فيما بين الدول بشأن مواضيع متصلة بالسلم والأمن، مما يؤكد أكثر الحاجة إلى ضبط مسارات مُجدية صوب تجديد الحوار فيما بين الدول بشأن تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي سياق تلك التحديات المترابطة المتعددة، أكدت الممثلة السامية على أن المجلس بحاجة إلى تحديد العمليات والنهج المناسبة التي تمكن الدول من إيجاد أرضية مشتركة في تلك المجالات.

6 - وطلب الأمين العام، في كلمته أمام الدورة الرابعة والسبعين، إلى المجلس تزويده بتوصيات ملموسة بشأن ما يمكن أن تكون عليه الرؤية الجديدة لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح في عالم اليوم، وما يمكن أن تسهم به الأمم المتحدة تحديدا في إعادة تنشيط عمليات نزع السلاح والمضي قدما في نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وأشار الأمين العام إلى أن عامين مرّا على إطلاق خطته الرامية إلى نزع السلاح تحت شعار "ضمان مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، ولاحظ أنه قد تم إحراز تقدم مشجع صوب تنفيذها، ولكن هناك ضرورة تقتضي التغلب على الانقسامات العميقة وعلى غياب الحوار بين الدول. وفي ذلك الصدد، أكد على ضرورة أن تشكل أي رؤية جديدة جسرا ممتدا بين دروس الماضي والمكاسب المتحققة في منع نشوب حرب نووية وبين التحديات الناشئة في القرن الحادي والعشرين.

7 - واستمع أعضاء المجلس، في جلستيهما الأوليين، إلى عروض بيانية قدمها خبراء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بحثوا فيها المفاهيم الرئيسية والنهج البديلة وكذلك رؤية جديدة بشأن نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة.

ألف - البيئة الأمنية المتغيرة على الصعيد العالمي

8 - أعرب المجلس عن ترحيبه بالفرصة التي أتاحتها الأمين العام لبحث وتقديم مجموعة من التوصيات الاستراتيجية والملموسة دعما لنهج جديد في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة ضمن بيئة أمنية دولية صعبة ودائمة التغير.

9 - وبما أن الجائحة هي بمثابة تذكرة بأن المخاطر العالمية التي تترتب عليها عواقب مدمرة يمكن أن تظهر دون سابق إنذار، أكد المجلس على ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي ما في وسعه من أجل منع وقوع الكارثة العالمية التي ستجتم عن استخدام الأسلحة النووية، سواء أكان ذلك الاستخدام مقصودا أو عرضيا أو نتيجة لسوء تقدير. وأكد المجلس من جديد أن الأسلحة النووية لا تزال تشكل تهديدا وجوديا للعالم.

10 - وأكد المجلس على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي السعي إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية، لكنه أقر مع ذلك بالتحديات التي تواجهها جهود نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة ضمن بيئة جغرافية سياسية متزايدة التعقد والتوتر. وعلى عكس ما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة، عندما كان النظام العالمي والمؤسسات المكرسة لنزع السلاح يهيمن عليهما نظام عالمي ثنائي القطب، فإن البيئة النووية العالمية الحالية تتسم بتعدد الأقطاب وبالطابع الإقليمي.

11 - وأكد الأعضاء أن نزع السلاح وتحديد الأسلحة هما من التدابير الرئيسية الرامية إلى إقامة عالم أكثر أمنا وأمانا، وأعربوا عن رأي مفاده أن المجتمع الدولي يشهد حاليا تآكل اتفاقات تحديد الأسلحة، كما يشهد تصريحات خطيرة بشأن استخدام الأسلحة النووية، وعدم يقين بشأن استمرار الاتفاقات القائمة. ومن أبرز المسائل بهذا الشأن زوال معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وانتهاء معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا عن نيتها الانسحاب من معاهدة السماوات المفتوحة، وعدم اليقين المحيط باحتمالات تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منه (معاهدة ستارت الجديدة). وأسفر انعدام الثقة وغياب الحوار فيما بين الدول، والتوترات الاستراتيجية المتعلقة بمسألة الصواريخ، والتطورات التكنولوجية، مثل التطورات في مجال الذكاء

الاصطناعي والأمن المعلوماتي، كلها مجتمعة، عن نشوء وضع دولي متزايد التعقيد يهدد السلام والأمن الدوليين.

12 - وأشار المجلس إلى أن هذا الواقع المعقد يثير السؤال التالي: كيف يمكن للمجتمع الدولي الجمع فعليا بين كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكلّ منها له مصالح أمنية وطنية معينة، ومواقف وعلاقات استراتيجية، ضمن عمليات واتفاقات لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة؟ وناقش المجلس مسألة أن المخاطر والأخطار المحتملة التي تطرحها القدرات المتطورة تكنولوجياً والتحديات المستجدة الناشئة عن المجالات والتكنولوجيات الجديدة، كل ذلك يتطلب تقدير أوجه الترابط فيما بين طائفة واسعة من مسائل تحديد الأسلحة.

13 - ولاحظ المجلس أن على المجتمع الدولي فعل كل ما في استطاعه للحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور في نظامي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وكذلك للحفاظ على الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشق الأنفس، فأشار إلى وجود اتفاق واسع فيما بين الأعضاء بشأن ضرورة الإسهام بمجموعة بناءة من المقترحات لمعالجة الحالة الأمنية الدولية المتدهورة. واعتبر أنّ وجود رؤية جديدة توضح جدوى تحديد الأسلحة ونزع السلاح وسبل المضي قدماً من شأنها أن تخدم مصالح الدول الأعضاء كافة.

14 - وعقد المجلس مداولات بشأن ضرورة إعادة صياغة مسألة نزع السلاح وتحديد الأسلحة وإعادة بلورة مفاهيمها للتكيف مع الظروف المتغيرة؛ وضرورة النظر في الدوافع السياسية للمنافسة، وحوافزها وروادعها، وكوابحها؛ وفي التدابير التي يمكن اتخاذها لزيادة مستويات الثقة والتعاون. ودخل في مناقشة وفي تبادل لوجهات النظر مع لورانس فريدمان، الأستاذ الفخري للدراسات الحربية في كلية كينغز بلندن، الذي أوضح كيف تؤدي الضغوط على النظام الدولي إلى تفويض تعددية الأطراف والتعاون والشفافية. ونظر المجلس بدوره في آثار ذلك التفويض على فرص نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وفي الطرق التي قد تؤدي فيها البيئة الأمنية الدولية المتوترة إلى التصعيد وإلى عواقب غير مقصودة. وأكد أعضاء المجلس على قيمة تدابير بناء الثقة في إعادة بناء الثقة والحد من المخاطر والتخفيف من حدتها.

15 - ولاحظ أعضاء المجلس أن الجائحة أدت إلى تفاقم حدة التوترات فيما بين الدول، وهي تطرح عدة تحديات مختلفة فيما يتعلق بمواضيع متصلة بالسلام والأمن. ولاحظ بعض الأعضاء إلى أنه لا يزال من السابق لأوانه تحديد جميع عواقب الجائحة، فأشاروا إلى أن زيادة الإنفاق العام على مكافحة الجائحة قد تتيح فرصة لإعادة التفكير في الإنفاق العسكري العالمي وإعادة توجيهه، وربما تؤدي إلى منع سباقات التسلح. وأشار الأعضاء أيضا إلى أن الجائحة أبرزت التكاليف المباشرة وغير المباشرة لخروقات الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية، وأكدوا الأهمية الحاسمة لتنشيط مفعول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدميرها.

باء - السياق الدولي المتغير للأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين

16 - رأى المجلس، أثناء المداولات التي أجراها بشأن السياق الدولي المتغير للأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين، أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية انتهاج سياسات لمنع استخدام الأسلحة النووية، والحد من خطر نشوب حرب نووية، والإسهام في نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

17 - ونظر المجلس في الشروط التي تمثل "دوافع" أو "كوابح" لانتشار الأسلحة النووية. واستنتج المجلس أيضا وجود صلة بين الانتشار النووي وبين مدى إدراك الدول للتهديدات الوجودية لمصالحها الأمنية الوطنية. وأشار إلى أن مما يقيّد الانتشار على نطاق واسع هو التكاليف الباهظة المرتبطة بتطوير الأسلحة النووية، وقدرة الدول الأخرى على إلحاق ضرر عسكري كبير بالتدخلات الرامية إلى منع حيازة هذه الأسلحة، وتوافر وسائل بديلة للدول تكفل لها النجاح في تعزيز أمنها ومكانتها العالمية.

18 - وشدد المجلس على ضرورة أن تعمل الدول معا على اتخاذ خطوات محددة لا رجعة فيها للإعداد لعالم خال من الأسلحة النووية، متأصل في رؤية مشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية، يكون قابلا للتحقق منه، ولا رجعة فيه، وقائما على الشفافية. وينبغي للدول، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن تعمل من أجل تحسين البيئة السياسية وتجديد المشاركة والحوار والثقة بصورة بناءة. ومن أجل العمل على إقامة نظام تعاوني للأمن العالمي، ومعالجة عدم القدرة على التنبؤ على الصعيد الاستراتيجي، خلص المجلس إلى وجود حاجة إلى مجموعة أدوات دبلوماسية متنوعة وحديثة قادرة على معالجة التوترات فيما بين الدول، وزيادة فعالية الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف، وكذلك الحوار المحدود الأطراف والمتعدد الأطراف، وتعزيز الشفافية، وتقليل المنافسة الاستراتيجية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

19 - واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها جون بورري التابع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، عزا فيها عدم القدرة على التنبؤ الاستراتيجي في الوقت المعاصر إلى عدة اتجاهات، منها زيادة التعددية القطبية، وتوتر العلاقات بين الدول، وتدهور نسيج المؤسسات والقواعد الدولية، والتطورات التكنولوجية. وأشار مقدم الإحاطة إلى أن الدفاعات المضادة للفدائف التسيارية، والأسلحة الأسرع من الصوت وغيرها من الأسلحة المتقدمة البعيدة المدى، والأسلحة المضادة للسوائل، والأسلحة النووية القائمة على الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي و "ذات الحصيصة التدميرية الأكثر انخفاضا" هي العوامل المحركة التي تتسبب حاليا في عدم القدرة على التنبؤ.

20 - وبعد أن لاحظ أعضاء المجلس وجود أزمة ثقة طاغية، على الصعيد الدولي وفي السياقات الثنائية على حد سواء، أشاروا إلى أن اتباع تدابير ابتكارية وتقليدية لبناء الثقة يمكن أن يسهم إسهاما مفيدا في غرس الثقة من جديد، وفي الحد من أخطاء التقدير والمخاطر والتخفيف من حدتها. وينبغي أن تراعى الاعتبارات الجنسانية في أي نهج يُتبع.

21 - وأشار المجلس، خلال مناقشاته، إلى أن عام 2020 شهد مرور 75 عاما على قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء محدودية الوعي العام في شتى أنحاء العالم بالمخاطر المستمرة التي تطرحها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ومنها المخاطر المرتبطة بنشوء تكنولوجيات جديدة. وشدد المجلس على ضرورة إيجاد خطاب مقنع يحشد التأييد العام في سبيل اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وناقش أعضاؤه الكيفية التي يمكن بها للقضايا البارزة الأخرى التي تحظى باهتمام عالمي، ولا سيما أزمة المناخ والجائحة، أن تتيح فرصا هامة لزيادة الوعي والفهم لدى الجمهور بشأن القضايا المتصلة بنزع السلاح، وتشجيع النقاش الجاد بشأن العناصر التي تشكل الأمن البشري، وبشأن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تدمج مفهوم الأمن البشري ضمن سياساتها بشكل حاسم.

22 - وأشار المجلس إلى أن الضغط التي يمارسه المجتمع المدني - ولا سيما المنظمات النسائية - كانت له أهمية حيوية، تاريخيا، في المساعدة على خلق حوافز وضغوط تبعث على اتخاذ إجراءات. وأكد المجلس على الدور الهام الذي تؤديه خطة الأمين العام لنزع السلاح في التفاعل مع المجتمع المدني

والجمهور عامة وغيرهم من أصحاب المصلحة والشركاء المهمين من أجل حشد الدعم العام لصالح تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، أُقترح أن يُعيّن الأمين العام مبعوثاً خاصاً لشؤون نزع السلاح والمجتمع المدني من أجل زيادة تسليط الضوء على مسألة تحديد الأسلحة.

جيم - حالة النهج الحالية لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية: هل ما زالت التدابير الجزئية ملائمة للغرض المنشود؟

23 - قدم أنتون خلويكوف، عضو المجلس، عرضاً قيّم فيه مدى كفاية وفعالية النظام الحالي لعدم الانتشار النووي وهيكل تحديد الأسلحة النووية. وأشار إلى أنّ مكاسب كبيرة تحققت منذ ذروة الحرب الباردة على طريق منع الانتشار، والحد من الترسانات النووية وعمليات نشر الأسلحة النووية، والتخلص من المواد النووية التي يمكن استعمالها في صنع الأسلحة. وتناول مقدم العرض الاتجاهات السلبية والقيود التي ظهرت في الآونة الأخيرة، والتي عزاها إلى غياب الحوار الاستراتيجي بشأن تحديد الأسلحة بين الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية، وإلى عدم إحراز تقدم على صعيد الالتزامات المعلّقة ذات الصلة بالمعاهدات والمفاوضات. ودعا المتكلّم أيضاً، على سبيل الأولوية، إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة، وإجراء حوار مننظم وشامل بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وتكثيف الحوار بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

24 - ورأى أعضاء المجلس أنّ الحفاظ على المعاهدات والاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية والتحقق من عدم انتشارها، ومنع حدوث المزيد من التآكل في الأطر القائمة لنزع السلاح ولتحديد الأسلحة هما من المطالب العاجلة التي تكتسي أهمية قصوى. وشدد المجلس على أنه يجب إيلاء الأولوية لتمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات كاملة من أجل تجنب المنافسة النووية الجامحة مع توفير الوقت للنظر في نهج جديدة لتحديد الأسلحة ووضع تصور لها.

25 - وأكد المجلس أنّ الدول الأعضاء ينبغي أن تستند إلى القواعد والممارسات الجيدة النابعة من نظام تطور على مدى عقود عديدة. وأشار المجلس إلى أنّ الخبرة المكتسبة في التفاوض بشأن اتفاقات تحديد الأسلحة ليست متساوية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولكنّه أكد مع ذلك أنّ هناك دروساً قيمة يمكن تعلّمها من المفاوضات السابقة ومن تنفيذ الاتفاقات.

26 - وفي معرض استكشاف سبل تعزيز الحوار والتعاون، أكد أعضاء المجلس على ضرورة إيجاد خطاب مقنع يسلط الضوء على القيمة المضافة لتحديد الأسلحة وعلى جدوى هذا التحديد، وضرورة اتخاذ تدابير لبناء الثقة ترمي إلى إعادة غرس الثقة وإرساء عادات التعاون والحد من المخاطر وتخفيف حدتها. وفيما يتعلق بالحد من المخاطر وتخفيف حدتها، أُشير إلى أنّه بالإمكان استخلاص الدروس من مجالات أخرى متعلقة بممارسات السلام والأمن الدوليين، مثل مجال الوساطة في النزاعات وإدارتها.

27 - وأُسْتُكثِف هذا الموضوع في إحاطة قدمها مايكل كريبون، المؤسس المشارك لمركز ستيمسون والرئيس السابق له. واستهل المتكلّم إحاطته باستعراض واسع النطاق للإنجازات التي حققتها الدول في مجال تحديد الأسلحة خلال السنوات الثلاثين الماضية. وانتقل إلى التحديات الناشئة، فأشار إلى أنّ القضايا الداخلة في المجالين الأكثر عرضة للمخاطر المتعلقة بالخطأ في التقدير والنزاع - وهما الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني - يمكن معالجتها بأعلى درجة من الفاعلية من خلال ترتيبات سياسية وطوعية تشجع على ضبط النفس، من بينها مدونات قواعد السلوك. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية، أقر مقدم

الإحاطة بفائدة المعاهدات وعمليات خفض الترسانات، ولكنه أوصى، في ظل البيئة الحالية، باتباع نهج يقوم على تعزيز القواعد التي تمنع استخدام الأسلحة النووية في الحرب، وتحول أيضا دون المزيد من الانتشار النووي أو التجارب النووية.

28 - وتطرّق المجلس إلى علاقة التكامل بين النهج القائم على القواعد وبين الأطر والصكوك القانونية القائمة، وناقش الدور الذي يمكن أن تؤديه التدابير الجزئية. وقيل إن النهج القائمة على القواعد ومدونات قواعد السلوك يمكن أن تكون ملائمة في بعض المجالات، كأمن الفضاء الإلكتروني والاستقرار الرقمي، ولكنها لا يمكن أن تحل محل المعاهدات في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

29 - وناقش المجلس كيفية وضع هذه القواعد والجهات الفاعلة التي يمكن أن تحرك برنامج العمل والجهات التي يمكن أن تشارك في الرصد وضمان الامتثال، مع الأخذ في الاعتبار الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. وسعى المجلس إلى توضيح دور آليات التحقق ونظر في كيفية ربط هذا النهج بتدابير بناء الثقة وبالنظم القائمة لإدارة الأزمات.

30 - وأكد المجلس من جديد أن الدول، ومنها بالأخص الحائزة للأسلحة النووية، ينبغي أن تعمل على تحسين البيئة السياسية وعلى تجديد التواصل والحوار البنّاءين. وأكد أعضاء المجلس على أهمية ضمان نجاح المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وقالوا إنهم يعتقدون أنّ أي نتيجة إيجابية لهذا المؤتمر ستصب في مصلحة جميع الدول الأطراف. وفي شباط/فبراير 2020، قدم المجلس، لدى اختتام دورته الثالثة والسبعين، رسالة إلى الأمين العام تبيّن قدرته، من خلال دوره القيادي واتصالاته، على جعل الدول الأطراف تدرك الرهانات الكبيرة التي ينطوي عليها المؤتمر، الذي أرجئ عقده إلى موعد لا يتجاوز نيسان/أبريل 2021.

دال - التحديات الناشئة والتكنولوجيات الجديدة

31 - أجرى المجلس في دورته الرابعة والسبعين مداولات بشأن أثر تكنولوجيات الأسلحة الحديثة والناشئة على نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية من حيث نداعياتها على السلام والأمن الدوليين ومن حيث صلتها بأي عمليات أو ترتيبات تُنفذ في المستقبل لنزع السلاح - النووي أو غيره - وتحقيق عدم الانتشار.

32 - وأشار المجلس إلى أنّ مختلف الإنجازات العلمية والتكنولوجية في ميادين مثل الذكاء الاصطناعي وأمن الفضاء الإلكتروني والتكنولوجيا القائمة على الفضاء الخارجي والعلوم البيولوجية والكيميائية يمكن أن تسهم في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أنها يمكن أيضا أن تُفاقم المخاطر الأمنية القائمة وتخلق مخاطر جديدة، ومن ثمّ تفتح مجالات جديدة للنزاع. فالتطورات المحيطة ببعض تلك التكنولوجيات إذا ما أُسيئت إدارتها، يمكن أن تقوض القدرة على التنبؤ والثقة المتبادلة، وتؤدّد سباقات تسلح، بل وربما تتسبب في التصعيد في اتجاه استخدام الأسلحة النووية عن طريق الخطأ في التقدير.

33 - ورأى أعضاء المجلس أن أثر التكنولوجيات الجديدة، بما فيها التكنولوجيات المتصلة بالفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي والعلوم الكيميائية والبيولوجية، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تماما عند السعي إلى اتخاذ تدابير فعالة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وعمم أحد أعضاء المجلس ورقة عن دور المنتديات المتعددة الأطراف في تناول التكنولوجيات الناشئة، تضمنت مقترحات تدعو إلى اتباع نهج قائم على التدرّج والمشاركة فيما يتعلق بوضع القواعد وإشراك القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.

34 - وأشار المجلس إلى ضرورة تكوين رؤية شاملة بشأن المجالات التي تؤثر فيها التكنولوجيات على أطر وترتيبات تحديد الأسلحة وتتشابك معها وتطغى عليها، وضرورة اتباع نهج مصممة خصيصا لمعالجة المخاطر المحددة المتعلقة بهذا التقاطع، من أجل زيادة الشفافية وتهيئة مناخ تسوده الثقة والقدرة على التنبؤ.

35 - وأشار المجلس إلى أهمية المبادرات الحكومية الدولية التي يجري تنفيذها حاليا بهدف مواجهة التحديات المختلفة التي تطرحها فرادى التكنولوجيات أو المجالات، مثل تلك المتعلقة بمنظومات الأسلحة القائمة على الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وشدد المجلس على ضرورة معالجة التقاطع بين التكنولوجيا والمخاطر النووية.

36 - ومع نشوء مفاهيم الأسلحة الجديدة بوتيرة سريعة، أعاد المجلس النظر في الآثار المترتبة على وجود قدرات مثل الأسلحة الأسرع من الصوت، والتي يمكن استخدامها لشن هجمات بسرعة غير مسبوقة (انظر A/71/176). ولهذا الغرض، طرح مايكل إيليمان، مدير برنامج سياسات عدم الانتشار والشؤون النووية التابع للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، على أعضاء المجلس أفكارا متعمقة عن تطور الأسلحة الأسرع من الصوت. ونوقشت مختلف المبررات الممكنة لاكتساب قدرات أسرع من الصوت، وكذلك المخاطر التي يحتمل أن تشكلها هذه القدرات والحلول الممكنة للتصدي لهذه المخاطر - والمخاطر المرتبطة بالفدائف وتكنولوجياتها التمكينية بصورة أعم - ضمن إطار تحديد الأسلحة. وأعرب المتكلم عن قلقه من أن الأسلحة الأسرع من الصوت ستقلص بشدة التوقيتات التي يستغرقها اتخاذ القرار، رغم كونها تتشابه مع الفدائف التسيارية في قدرتها على حمل رؤوس نووية أو تقليدية. وهذا الأمر بدوره يمكن أن يزيد من احتمال الخطأ في التقدير فيما يتعلق بنية الهجوم وهدفه، مما يزيد بشدة من عدم الاستقرار في وقت الأزمة واحتمال نشوب أزمة نووية.

37 - وعند النظر فيما إذا كانت الضرورة تقتضي فرض قيود على تطوير الأسلحة الأسرع من الصوت أو على نشرها، ناقش المجلس مقترح المتكلم بأن تعتمد الدول سياسات تقضي بإصدار إعلانات تهدف إلى تجنب الغموض بشأن نوع الرأس الحربي الذي يحمله أي صاروخ أسرع من الصوت. وبالإضافة إلى تناول هذا السؤال ضمن سياق هذا النوع من الأسلحة الاستراتيجية، ناقش أعضاء المجلس الطريقة التي يمكن بها للدول أن تميز بين المنظومات المسلحة برؤوس نووية يغطي مداها مسرح العمليات والمنظومات المسلحة برؤوس تقليدية، وذلك من أجل الحد من مخاطر الخطأ في التقدير.

38 - ونظر المجلس في العمليات والمنتديات التي يمكن أن تكون ملائمة لتناول مسألة القدرات الأسرع من الصوت، وناقش التحديات التي ستنشأ والفوائد التي ستتحقق إذا ما أُشركت في هذه المحادثات جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تعمل حاليا على تطوير قدرات أسرع من الصوت.

39 - وفي هذا الصدد، شدد المجلس على ضرورة بذل جهود جديدة لتيسير إجراء مناقشات نقدية وشفافة بين الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال الحوار الاستراتيجي، وإعادة تنشيط عمليات تحديد الأسلحة، والإنشاء المحتمل لمنابر غير رسمية جديدة لإشراك الخبراء والقطاع الخاص، وتعزيز قدرة المنتديات القائمة على توليد أفكار جديدة ومبتكرة. وأكد بعض أعضاء المجلس أهمية الاستفادة الكاملة من الآليات القائمة، مثل اللجنة الأولى للجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح، حتى يتم التعجيل بإجراء حوار بناء واتخاذ إجراءات ملموسة لتنشيط جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

هاء - أهداف وعمليات تحديد الأسلحة في بيئة دولية متغيرة

40 - كرر المجلس التأكيد على ضرورة أن تستند الدول إلى القواعد والممارسات الجيدة النابعة من نظام تطور على مدى عدة عقود، وناقش النهج التي يمكن أن تتيح الحفاظ على الإجراءات التعاونية لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية ثم توسيع نطاقها. وأشار إلى أن التركيز ينبغي أن ينصب على اقتراح طريقة للمضي قدماً في هذا الاتجاه تكون موثوقة وقابلة للتحقيق وكفيلة بتحقيق جملة أمور منها: الإبقاء على حظر استخدام الأسلحة النووية والإبقاء على ترتيبات وقف التجارب النووية؛ وعلاج التآكل الحالي الذي أصاب الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة وقواعده وتجنب انهياره، من خلال الحفاظ على المعاهدات والاتفاقات القائمة؛ ومنع تسارع وتيرة المنافسة الاستراتيجية التي تدور فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية على المستويات الثنائية والمحدودة الأطراف والمتعددة الأطراف؛ والتصدي لمخاطر تفاقم عدم القدرة عن التنبؤ الاستراتيجي، بما يشمل المخاطر الناجمة عن التكنولوجيات الجديدة والناشئة مثل الأسلحة القائمة على الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والفضاء الخارجي والأسلحة الأسرع من الصوت وتفاعلها مع الأوضاع المتخذة بخصوص الأسلحة النووية؛ وتقليص دور الأسلحة النووية كأدوات تُستخدم في فن إدارة شؤون الدول؛ وإعادة تنشيط التقدم والدفع نحو عملية انتقالية أطول أجلاً تفضي إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية؛ وسد ثغرات معينة في تدابير تحديد الأسلحة؛ وزيادة فرص إجراء حوار فعال على المستويات الثنائية والمحدودة الأطراف والمتعددة الأطراف.

41 - وواصل المجلس استكشاف الإجراءات التي يمكن أن تيسر وضع إطار جديد لتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ليتفق أعضاؤه على عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع. ومع التسليم بأن المنتديات المتعددة الأطراف تتميز بقدرتها على النظر في عدة قضايا مهمة في آن واحد وعلى توفير حيز يمكن فيه للكثير من البلدان أن تشارك في الحوار بشأن القضايا ذات الأهمية الوطنية الكبيرة، رأى المجلس أن من المفيد التفكير في وضع خريطة طريق تتضمن أيضاً نهجاً ثنائي وإقليمية ومتعددة الأطراف بهدف المضي قدماً في عمليات حوار متزامنة ومتداخلة حسب الاقتضاء. وستطلب الأمر وضع نهج محددة خصيصاً لتلائم التحديات والأوضاع الوطنية الفريدة للدول.

42 - وفي هذا الصدد، نظر المجلس في جملة أمور منها العلاقة بين التدابير الثنائية والمحدودة الأطراف والإقليمية والمتعددة الأطراف؛ وسبل تيسير العمليات التي يشارك فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وغيرهم؛ والحاجة إلى حوار مترابط بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة، تشمل الدفاع المضاد للقذائف ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وإمكانيات الربط بين الجهود الكمية والنوعية لتحديد الأسلحة. وناقش المجلس أيضاً قيمة التركيز على مواضيع فرعية محددة بعينها يمكن فيها تنفيذ عملية حقيقية وملموسة. وفي هذا الصدد، سلط بعض الأعضاء الضوء على الجهود المبذولة ضمن سياق المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

43 - واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها كل من شارون سكواسوني، مديرة برنامج الأمن العالمي في اتحاد العلماء المهتمين، وسيرغي روغوف، مدير الشؤون العملية بمعهد دراسات الولايات المتحدة وكندا التابع لأكاديمية العلوم الروسية.

44 - وشددت السيدة سكواسوني على أنه يجب معالجة الجوانب الكمية والنوعية لسباقات التسلح، مع إيلاء اهتمام كبير للقدرات المزعزعة للاستقرار ولآليات التحقق. وأشارت إلى الاتجاهات السلبية التي سادت في الآونة الأخيرة في مجال تحديد الأسلحة، غير أنها أشارت أيضاً إلى أن الجائحة العالمية قد تتيح فرصة فريدة لحشد التزام متجدد بتدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وهذا ما يدعو إلى تجديد النقاني السياسي والقيادة القوية من جانب الدول، وعلى رأسها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

45 - وتناول السيد روغوف نظام تحديد الأسلحة الثنائي المتوتر في عالم متعدد الأقطاب. وشدد على أن أي نهج جديد ناجح إزاء نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة سيتطلب أولاً تمديد معاهدة ستارت الجديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة من أجل الحيلولة دون المزيد من انهيار ترتيبات تحديد الأسلحة القائمة. ويرى مقدّم العرض أنه لا بُدّ لجميع الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن من الانضمام إلى عملية تحديد الأسلحة، وإن يكن ذلك بطرق مختلفة، من أجل تجسيد الأبعاد الفريدة لكلٍ منهم. وأشار إلى أن الجهود التي سبّذت في المستقبل بهذا الشأن يجب أن تستند إلى الإقرار بالقدرات والأوضاع مع الحقائق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبالطرق التي تتطابق بها تلك القدرات والأوضاع مع الحقائق الجيوسياسية والتكنولوجية للقرن الحادي والعشرين. وأكد المتكلم أيضاً أنه من المفيد استهداف التوصل إلى حلول سياسية وبذل جهود لإبرام معاهدات ثنائية ملزمة قانوناً. وشدد على ضرورة تناول الأسلحة الاستراتيجية غير النووية. وذهب مقدّم العرض إلى ضرورة تحرك الاتحاد الروسي والولايات المتحدة نحو مفهوم "الأمن المتبادل المؤكد" وسلط الضوء تحديداً على الآثار المزعزعة للاستقرار لأية فذائف انسيابية أو تسليارية أو فوق صوتية متوسطة المدى تطلق من الأرض، وذلك في حالة نشرها في أوروبا. واقترح حظر ذلك النشر.

46 - وشدد أعضاء المجلس على الحاجة الملحة إلى تعبئة القيادة وتدارك الشح الراهن في الثقة والارتياح القائم بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبما أنّ المجلس يدرك أن نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة لا يحدثان في فراغ، فقد كرّس شيئاً من الوقت لاستكشاف السبل العملية للمضي قدماً، بما في ذلك اتباع نهج ملزمة قانوناً وسياسية وغيرها من النهج المعيارية إزاء الدفع بنسق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة؛ واستكشاف الجهود العملية الصغيرة النطاق؛ والحوارات والأنشطة المتعددة ومتداخلة؛ والعمليات التي تتضمن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (تُعرف أيضاً باسم عمليات "الدائمين الخمسة")، والعمليات التي تتخطى نطاق الأعضاء الخمسة الدائمين (تُعرف أيضاً باسم عمليات "الدائمين الخمسة زائد")؛ والعمليات الإقليمية؛ وعمليات الأمن النووي التي تُعقد على شكل مؤتمرات قمة. ورأى بعض الأعضاء أنه من الضروري في ظل المناخ الراهن إجراء حوار شامل ومعقد بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن من أجل الحد من المخاطر وتعزيز الثقة.

47 - ويرى المجلس أنه من الضروري أن يواصل الأمين العام الترويج لرؤيته المتمثلة في عالم خالٍ من الأسلحة النووية والدفاع عن هذه الرؤية بقوة. ونظر المجلس في الفرص التي يمكن للأمين العام اغتنامها للنهوض بتدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة ضمن السياق الدولي المتغير. ويشمل ذلك توليد المزيد من الوعي والفهم في صفوف الجمهور الأوسع عن طريق الانخراط في توعية عامة تستهدف فئات بعينها، وذلك بوسائل من بينها عقد اللقاءات غير الرسمية الدورية والتوقيف في مجال نزع السلاح؛ وترويج وتعزيز القاعدة القاضية بعدم إجراء تجارب نووية، وتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومواصلة الدعم القوي للمنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وبذل المساعي الحميدة للأمين العام بغرض تيسير الحوارات غير الرسمية بين الدول ضمن إطار جهد يرمي إلى بناء الثقة والفهم المشترك. وناقش

المجلس جدوى الانخراط في عمليات وأنشطة المسار الدبلوماسي الثاني، بما في ذلك مع الخبراء العلميين، كوسيلة لبناء الفهم المشترك وزيادة الشفافية والثقة وتحديد التدابير الملموسة الممكنة اتخاذها.

هاء - النظر في العناصر الرئيسية للنهج البديلة ولرؤية جديدة لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة

48 - من أجل تنظيم المجلس لمناقشاته وتحليلاته وتوصياته في المستقبل بشأن العناصر الرئيسية لاعتماد رؤية ونهج جديدة إزاء نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، تلقى المجلس ورقة قصيرة من أحد أعضائه تتضمن تصوراً واسعاً وشاملاً للعناصر المحتملة لعمليات تحديد الأسلحة في المستقبل.

49 - ومن منطلق الوعي بالتحدي المتمثل في التفاعل مع كل من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية والدول الحائزة لأسلحة نووية ضمن البيئة الدولية المعقدة الراهنة، نظر أعضاء المجلس في إمكانية وضع إطار مفاهيمي لتحديد المسائل الرئيسية والسبل الممكنة لمعالجتها. وتتمثل تلك المسائل فيما يلي: الحيلولة دون الانهيار الكامل للجهود الثنائية لتحديد الأسلحة أثناء التحول عن تحديد الأسلحة الاستراتيجية على الصعيد الثنائي فقط؛ وتحديد المسائل الاستراتيجية الرئيسية التي يجب معالجتها ومضاهاة هذه المسائل مع ما يناسبها من الصكوك والأدوات المتاحة لمعالجتها؛ وتحديد ما إذا كانت هناك بعض المخاطر أو التحديات، التي لها تدابير مناسبة تعالجها، والتي يمكن فصلها من جدول الأعمال الأوسع، ومن ثم تضيق النطاق على نحو يوفر مجموعة واضحة من النواتج الواقعية.

50 - وفي مواجهة هذه التحديات، رأى المجلس أن هناك جدوى في تحديد قائمة شاملة من عمليات وآليات ونهج تحديد الأسلحة التي يمكن تطويعها بما يلائم مختلف المشاكل الاستراتيجية والعلاقات السياسية العسكرية والسياقات الإقليمية. وشدد الأعضاء أيضاً على أهمية استخلاص الدروس من اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح السابقة والاستفادة من تلك الاتفاقات، وعلى أهمية القيادة من أجل المضي قدماً.

51 - وشدد المجلس على إمكانية اتباع مجموعة متنوعة من النهج، وفقاً للمسألة المطروحة. وقد تتخذ تلك النهج شكل معاهدات ولكن ليس لزاماً. ويمكن النظر أيضاً في أمور من بينها إبرام اتفاقات سياسية تفاوضية؛ ووضع مدونات قواعد سلوك متعددة الأطراف؛ وإجراءات انفرادية متوازية تفاوضية؛ وإجراءات انفرادية؛ وحوار سياسي رفيع المستوى بشأن الدفاع يكون متواصلاً وقويًا؛ وحوار غير رسمي بين الدول الأعضاء والخبراء يستهله الأمين العام؛ والدعوة إلى عقد اجتماعات للخبراء الحكوميين وأفرقة الخبراء العاملة. ولا ينبغي لهذه النهج أن تنتهي عن الحاجة الملحة إلى مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

ثالثاً - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

52 - اجتمع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، بصفته مجلس أمناء المعهد، مرتين في عام 2020، في 28 كانون الثاني/يناير في جنيف، وفي 24 حزيران/يونيه بواسطة الاتصال الإلكتروني.

53 - وفي تلك الجلسات، قدمت مديرة المعهد إحاطة إلى المجلس عن تنفيذ أنشطة المعهد. ورحب المجلس بالجهود التي بذلها المعهد في عام 2019 لتتويج بحوثه وضمان استدامته التشغيلية والمالية. وأنتى المجلس أيضاً على المعهد لجهوده على مدى الشهور الثمانية عشر السابقة من أجل تعزيز وظائفه، مشيراً

إلى أن المعهد يقدم إسهاماً ملموساً ويوفر قيمة مضافة للدول الأعضاء. وشجع المجلس المعهد على مواصلة الاستثمار في الجهود الرامية إلى قياس وتتبع ورصد وتقييم نتائج وتأثير بحوثه وأنشطته. وأقر المجلس أيضاً اقتراح المعهد الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائه في عام 2020 ضمن سياق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، مع التركيز على إشراك النساء والشباب في مسائل نزع السلاح.

54 - وأقر المجلس بالزيادة الكبيرة في عدد المنشورات البحثية (من 22 منشوراً في عام 2018 إلى 42 منشوراً في عام 2019) وفي نطاق الأنشطة، ولا سيما تنظيم مناسبات في بلدان ومناطق مختلفة. وأكد المجلس قيمة الاتصال والتوعية الفعالين وأحاط علماً بانخراط المعهد بصورة أقوى على الإنترنت وبمنتجاته المتنوعة، بما في ذلك الفيديوهات.

55 - وشجع الأمانة المعهد على مواصلة الاضطلاع بدوره التنظيمي في تيسير الحوار وتطوير الأفكار العملية استعداداً لمؤتمر الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم الانتشار، وذلك بشأن أمور منها الحد من المخاطر النووية، والتحليل والتمثيل على أساس نوع الجنس، وتعزيز الامتثال لنظم مكافحة أسلحة الدمار الشامل، والمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وأيد المجلس أيضاً خطة المعهد لجمع طائفة من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول لاستكشاف آثار التقدم التكنولوجي على تنظيم الأسلحة وطرق استعمالها. وإضافة إلى ذلك، قال المجلس إنه يتوقع أن توفّر وظيفة المعهد في الجمع بين الأطراف وخبراته البحثية في تلك المجالات منصة هامة لاستكشاف مستقبل تحديد الأسلحة النووية بعد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار العاشر.

56 - وأجرى المجلس مناقشات موضوعية بشأن مسارين اثنين لعمل المعهد هما: إدارة الأسلحة والذخيرة، والأسلحة الذاتية التشغيل والتحكّم البشري. وأقر المجلس بأهمية مسألة تحديد الأسلحة التقليدية في معالجة مسألتها أمن الدول وحماية المدنيين، وذلك في ضوء الطابع المتغير للنزاعات في هذا العصر. ورأى أنّ النهج الكلي الذي يناصره المعهد والتطبيقات العملية لعمله هي أمور توفّر أدوات ملموسة ودعمًا للدول الأعضاء في النهوض بأمنها وبخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشجع المجلس المعهد على مواصلة بحوثه التطبيقية عن إدارة الأسلحة والذخائر واستكشاف الصلات القائمة بينها وبين مبادرات منع النزاعات وبناء السلام والحد من العنف المسلح وتحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

57 - ورحّب المجلس ببحوث المعهد الجديدة في مجال الأسلحة الذاتية التشغيل والتحكّم البشري، مشدداً على أهمية تلك البحوث للأمم المتحدة فيما يتعلق بجميع ركائز عملها، ومنها تلك التي تتخطى نطاق نزع السلاح. وشجع المجلس المعهد على إدماج الأبعاد الأخلاقية في استعراضه للجوانب العسكرية والقانونية والتقنية للتشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة وعلى توفير منصة للحوار المستدام بشأن التكنولوجيات الجديدة بين الدول من ناحية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة من غير الدول من ناحية أخرى.

58 - ونظر المجلس، في جلسته المعقودة في حزيران/يونيه 2020، في برنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي 2020 و 2021 وأقرهما (انظر A/75/134). ورحب المجلس بتقرير المدير، الذي قدم بياناً شاملاً عن التوسع في نطاق أنشطة المعهد ليشمل مجموعة من المواضيع المتنوعة المتعلقة بنزع السلاح. وأشاد المجلس بالمعهد على تعزيز اتصالاته بفئات أوسع من الجمهور، منها الشباب، وعلى تفاعله مع الأطراف المعنية بنزع السلاح في نيويورك وفي مناطق شتى من العالم.

59 - ولاحظ المجلس أن الجائحة قد أثرت تأثيراً كبيراً على خطط المعهد وبرنامج عمله لعام 2020، وأحاط في الوقت نفسه علماً مع الاهتمام برد فعل المعهد، الذي شمل سرعة اعتماد أنماط العمل على الإنترنت، وإنشاء إطار لتقييم المخاطر من أجل توجيه استئناف الأنشطة، والتواصل مع الجهات المانحة في الوقت المناسب وعلى نحو مستدام من أجل التخفيف من حدة التحديات المالية. وأفاد بأن الاستمرار في تقديم الخدمات، وتعزيزها في بعض الحالات، أثناء فترة الإغلاق يبرهن على زيادة كفاءة المعهد وقدرته على الصمود.

60 - وفيما يتعلق بالاحتفالات بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المعهد في عام 2020، لاحظ المجلس إلغاء بعض المناسبات واعتماد الأساليب الإلكترونية في تنظيم البعض الآخر. وأشار المجلس أيضاً إلى أن الذكرى السنوية ستتيح فرصة هامة لكي تنتظر الجمعية العامة في العمل الذي أنجزه المعهد والأثر الذي أحدثه على مدى أربعة عقود، ولكي تستكشف سبل تعزيز استمرار المعهد في العمل على المدى الطويل. والتزم أعضاء المجلس بالمشاركة في المناسبات والظهور في مقاطع فيديو قصيرة للترويج للاحتفال على وسائل التواصل الاجتماعي والإسهام بالتعليقات والتحليلات على الإنترنت.

61 - وتناول المجلس بالدرس التأثير الكبير المتوقع للجائحة على عمليات المعهد وإيراداته، لا سيما احتمال حدوث انخفاض في الإيرادات في عام 2021. وأقر المجلس بأهمية تعزيز جهود تعبئة الموارد في عام 2020 عن طريق الجهات المانحة القائمة والجديدة وأهمية مواصلة اتخاذ خطوات لتقليص النفقات. وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، أعرب المجلس عن قلقه إزاء فرض رسوم الإيجار على المعهد في قصر الأمم في جنيف، حيث من المتوقع أن تتضاعف هذه الرسوم ثلاث مرات على مدى السنوات الخمس المقبلة. وبالنظر إلى ولاية المعهد وأنشطته الداعمة للدول الأعضاء وللآلية الدولية لنزع السلاح، وبالنظر إلى هيكل التكاليف الذي يعمل به بالمعهد، أوصى المجلس بمواصلة العمل بالترتيبات التي تقضي بإيواء المعهد بدون إيجار طيلة 40 سنة في قصر الأمم.

62 - ولاحظ المجلس، مثلما فعل في السابق، أن الإعانة المالية للمعهد من الميزانية العادية ظلت على حالها نسبياً لأكثر من عقد. ولا يزال المجلس يرى أن اعتماد المعهد على التمويل الطوعي يظل يشكل تحدياً رئيسياً لاستقلاليتيه، وقدرته على إجراء أبحاث مستقلة، ومقومات استمراره من الناحية المالية. ولذلك كرر المجلس توصيته القائمة منذ أمد طويل والداعية على زيادة الإعانة المقدمة للمعهد بما يتناسب مع احتياجاته المعاصرة ويتمشى مع التوصيات التي قدمها الأمين العام في تموز/يوليه 2018 (انظر A/73/284). واعتبر المجلس أن هذه الزيادة تكتسب أهمية خاصة، لا سيما في ضوء الانخفاض المتوقع في الإيرادات نتيجة للأثار الاقتصادية للجائحة.

63 - وتطلعاً للمستقبل، أقر المجلس الأولويات المؤسسية للمعهد لعام 2020 وهي: تعزيز تأثير السياسات، والاستدامة المالية، والتفاعل العالمي. وشجع المجلس المعهد على مواصلة جهوده للتفاعل مع فئات الجمهور المعنية خارج جنيف وأقر في هذا الصدد عزم المعهد، رهناً بتوافر التمويل، تنظيم مناسبات إقليمية وإنشاء مكتب اتصال صغير في نيويورك على أساس تجريبي دعماً للتوعية والشركات وتعبئة الموارد. وأوصى ببذل جهود إضافية من قِبَل المعهد لإشراك عموم الجمهور. وأيد المجلس مبادرات المعهد المتواصلة لتعزيز التنوع في الخبرات البحثية بوسائل منها الترتيبات مع الباحثين الزائرين والزملاء غير المقيمين والمهنيين من الخريجين الذين يتقاضون أجراً. وأخيراً، أكد أعضاء المجلس مجدداً أن الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المعهد هي لحظة مناسبة للتأمل في إنجازاته وتزويده بالموارد المالية اللازمة للحفاظ على نطاقه وأثره وتوسيع هذا النطاق والأثر.

رابعاً - الأعمال المقبلة والمسائل الأخرى

64 - سيواصل المجلس برنامج العمل في عام 2021 وسيستند إلى النقاط الرئيسية والإطار المفاهيمي الذي حدّده في مناقشاته حتى الآن بغرض تحديد عناصر لنُهُج بديلة ولرؤية جديدة لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وسيقدم المجلس توصيات بشأن تلك المسائل ضمن تقرير الأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

65 - وفي المستقبل، يوصى بتوجيه دعوة إلى الخبراء، بمن فيهم الخبراء الخارجيين، من ذوي الخبرات الفنية والخلفيات الجغرافية ووجهات النظر البالغة التنوع، حتى يقدّموا إحاطات إلى المجلس.

المرفق

أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح لعام 2020

سلمى أشيبالا - موسافي (الرئيسة)

السفيرة

الأمنية الدائمة، وزارة العلاقات الدولية والتعاون في ناميبيا

ويندهوك

لينا الحديد

السفيرة

الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا

كورانتان بروستلان

مدير مركز الدراسات الأمنية

المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

باريس

لوسيا داميرت

أستاذة مشاركة

جامعة سانتياغو دي تشيلي

سانتياغو

لويس أ. دن

سفير الولايات المتحدة السابق لدى مؤتمر الأطراف في

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة

فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

أمانديب جيل

مدير التعاونية الدولية لبحوث الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي

معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية

جنيف

إيليسا غولبيرغ

مساعدة نائب الوزير لشؤون السياسات الاستراتيجية

وزارة الشؤون العالمية في كندا

أوتاوا

أرمينكا هيليك
عضوة مجلس اللوردات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لندن

مارينا كاليوران
عضوة البرلمان الأوروبي
بروكسل

أنتون خلويكوف
مدير مركز دراسات الطاقة والأمن
موسكو

لي سونغ
سفير مكلف بشؤون نزع السلاح
نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة
جنيف

مارتي ناتاليغاوا
وزير خارجية إندونيسيا السابق
جاكرتا

مارغو فالستروم
وزيرة خارجية السويد السابقة

أبيودون وليامز
مدير معهد القيادة العالمية وأستاذ ممارسة السياسة
الدولية، كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية، جامعة تافتس
ميدفورد، الولايات المتحدة الأمريكية

معتز زهران
السفير
نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون مجلس الوزراء
القاهرة

ريناتا دوان (عضوة بحكم منصبها)
مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
جنيف